

على الجبل الذى عن يمين مسجد منى . قيل : فمن لم يجد هذه الصفة ؟  
قال : يضحي بما يجده .

(٦٦٦) وعنه (ع) أنه رخص في الاشتراك في الأضحية ، لمن لم يجد ،  
بقدر ما يمكنه .

(٦٦٧) وعنه (ع) أنه قال : لا تجزى من البقر والإبل إلا مُسِنَّة .  
الثنية فما فوقها ، وكذلك من الأزواج الثمانية من الأنعام ، ما خلا الضأن  
فلأنه تجزى منها الجذع . وذلك لأنه يضرب فيلقح دون غيره من سائر الأنعام .

(٦٦٨) وعن علي (ع) أنه نهى عن الأضحية المكسورة القرن ،  
والعرجاء البين عرجها ، والمهزولة البين هزالها ، والمقطوعة الأذن أو المصطلمة ،  
ورخص في شق يكون في الأذن إذا كان علامة وسمة ، وفي الهرمة إذا لم يكن  
بها عيب ولا عَجَفٌ وَيُسْتَحَبُّ السَّمينَة <sup>(١)</sup> .

(٦٦٩) وعنه (ع) أنه قال : إذا اشترى أحدكم أضحية مسلمة ثم  
مرضت وماتت قبل يوم النحر ، فقد أجزت عنه . وإن أصاب ما يُضْحَى  
به مكانها ففعل ، فهو أفضل .

(٦٧٠) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه سُئل عن قول الله عز وجل <sup>(٢)</sup> :

---

(١) حشوى - البدنة تجزى عن عشرة والبقرة عن سبعة من الاقتصار ، وقال في  
كتاب الزكاة أيضاً : إن الحمل والذئب يجزى كل واحد منهما عن واحد ، وأفضل الذبيح  
في يوم النحر ، من مختصر الآثار . قال في مصنف الوزير : وإذا مات أحد الشركاء في البدنة أو  
الأضحية فرضى دار ثم ينحرها عن الميت معهم أجزأتهم ، وإن كان أحد الشركاء في البدنة لا يريد  
هدياً وإنما يريد اللحم دون الهدى لم يجزهم . ولا ينبغي إن اشترك في البدنة للهدى أن يشارك من يريد  
اللحم لنفسه ، وأى الشركاء في الهدى ذبحه في يوم النحر أجزاهم ، (من كتاب الحواشى) .  
(٢) ٣٦/٢٢ .